الإمارات العربية المتحدة
وزارة المـــالـيـــة

التقرير الســـنوي
لـوزارة المـالية ٢٠١٢

www.mof.gov.ae

صاحب السمو الشيخ

خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

« إن الإستراتيجية التنموية بالدولة اعتمدت مبدأ التوازن وتفعيل كل الإمكانات المتوفرة دون استثناء، والأهم من ذلك أن هذه الإستراتيجية أخذت على عاتقها مواكبة حركة التطور والتحول التي يعرفها الاقتصاد العالمي وما يمثله ذلك من تحديات».

صاحب السمو الشيخ

محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

«إن القطاع الحكومي هو قطاع إنتاجي بامتياز، ومستوى الأداء في هذا القطاع هو الذي يقرر مستوى التقدم في الإمارات».

المحتويات

كلمة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم ٨

الهيكل التنظيمي ١٠
الهيكل الإداري ١١
المجالس واللجان القيادية ١٢

الإستراتيجية ١٤
نظرة عامة على الخطة الإستراتيجية ١٥
المحاور الإستراتيجية ١٦
المراجعة التشغيلية ١٧
مؤشرات الأداء الإستراتيجية ونسب الإنجازات المحققة ١٨

إنجازات ونجاحات ٢٠
أرقام ووقائع عام ٢٠١٢ ٢٢
حصاد الشهور ٢٤

مشاريع القوانين المالية ٢٦
القوانين الصادرة ٢٨
مشاريع القوانين المرفوعة من الوزارة ٢٨
لوائح مالية ٢٩
أبرز القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء ٢٩
التحديات والحلول ٣٠

التميز المؤسسي ٣٢
بيئة التميز ٣٤
معايير التميز المؤسسي ٣٤

الشركاء الإستراتيجيين ومذكرات التفاهم ٤٢
الشركاء الإستراتيجيين ٤٤
ملتقى الشركاء الإستراتيجيين ٤٥
توقيع مذكرات التفاهم المحلية ٤٥

العلاقات المالية الدولية ٤٦
اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل وحماية الاستثمار ٤٨
مذكرات التفاهم للتعاون المالي والفني ٤٨
العمل الاقتصادي الخليجي المشترك ٤٩
أهم المشاركات على المستوى الدولي ٥١
تشجيع الاستثمار ٥٣

الفعاليات والمسؤولية الاجتماعية ٥٤
الفعاليات والمشاركات ٥٥
المسؤولية الاجتماعية ٥٦

النشرات الإلكترونية والإصدارات ٥٨
جوائز وشهادات ٦٠
تحت الضوء ٦٤

وزارة المـــالـيـة ٢٠١٢
انجـــازات للمســـتقبل

حصدت وزارة المالية خلال العام ٢٠١٢ كثيراً من الانجازات والنجاحات البارزة التي ترقى لتطلعات وطموحات الشعب الإماراتي والقيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة (حفظه الله) وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، حيث كان لتوجيهاتهما وإرشاداتهما دوراً مباشراً وأساسياً في مسيرة عطاء الوزارة وقصة نجاحها على الصعيدين المحلي والعالمي، والتي توجت بحصول دولة الإمارات على المرتبة الأولى عالمياً في كفاءة السياسة المالية الحكومية، إلى جانب تصنيفها في المرتبة الأولى عربياً والسابعة عشرة عالمياً، في قائمة الشعوب الأكثر سعادة.

وشكلت هذه الانجازات المترافقة مع الجهود الصادقة لفريق عمل وموظفي الوزارة، الأرضية الصلبة للانطلاق نحو المستقبل، حيث لا تنحصر قيمتها وأهميتها بماضينا وحاضرنا فقط، بل هي خريطة طريق نحو مستقبل مالي واقتصادي مشرق ومزدهر لدولة الإمارات وشعبها وساكنيها. ومن هذا المنطلق ركزت الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٢ على قطاعات الخدمات الاجتماعية التي خصص لها حوالي ٤٧٪ منها، بحيث استحوذ قطاع التعليم على ٢٠٪ من الميزانية في حين خصص لقطاع الصحة العامة حوالي ٧٪ والبنية التحتية الأساسية حوالي ٤٪.

ومن هنا، فإننا نقدم لكم هذا التقرير السنوي الذي نأمل أن يكون على مستوى الآمال والفرص التي تختزنها أرضنا المعطاء، ونتطلع لان يوفر لكم النافذة التي تستطيعون من خلالها عيش تجربة النجاح المستمرة التي تشهدها وزارة المالية.

والله ولي التوفيق...

حمدان بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي وزير المالية

الهيكل التنظيمي

يشكل الهيكل التنظيمي لوزارة المالية العمود الفقري الذي يتم من خلاله تنفيذ كافة المهام والعمليات الخاصة بالوزارة، وذلك وفقاً لأبسط الإجراءات التسلسلية بين القيادة العليا للوزارة المتمثلة بالوزير والوكيل والوكلاء المساعدون ومختلف قطاعات وإدارات الوزارة والمجالس واللجان التابعة لها والمرتبطة بها. ويساهم هذا الهيكل في ضمان تحقيق الوزارة لأهدافها ورؤيتها الإستراتيجية بأن تكون رائدة عالمياً في إدارة الموارد المالية.

معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية

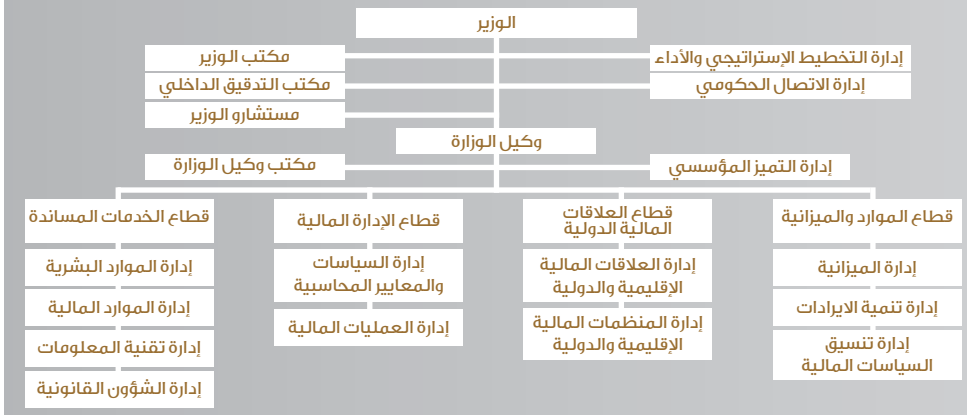

سعادة وكيل الوزارة والوكلاء المساعدون

المجالس واللجان القيادية

اللجنة المالية والاقتصادية

هي لجنة وزارية أنشأت بقرار من مجلس الوزراء بهدف دراسة وتنسيق المواضيع المتعلقة بالميزانية العامة للاتحاد، وتطوير الأداء الحكومي والعلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول والمجموعات الاقتصادية. وتتولى وزارة المالية سكرتارية اللجنة، وتتابع تنفيذ توصياتها وقراراتها.

اللجنة العليا المشرفة على تطوير القطاع المالي بالدولة

شكلت برئاسة سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية. وتقوم هذه اللجنة بوضع القواعد العامة لحماية وسلامة النظام المالي بالدولة، واقتراح القوانين والتشريعات اللازمة لتطوير القطاع المالي. وتتولى وزارة المالية سكرتارية اللجنة ومتابعة تنفيذ توصياتها وقراراتها. من أبرز القرارات الصادرة عنها اقتراح إصدار قانون تنظيم قطاع الخدمات المالية وتبني نظام ثنائي القمة في النظام المالي للدولة.

مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية

أنشاء بقرار من مجلس الوزراء ويرأسه وكيل وزارة المالية بعضوية ممثلين عن حكومات الإمارات المحلية والمصرف المركزي. ويعمل المجلس على توحيد السياسات المالية الحكومية، وجمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة، وتتولى وزارة المالية سكرتارية المجلس ومتابعة تنفيذ توصياته وقراراته. ومن أبرز القرارات الصادرة عنه توحيد البيانات المالية للدولة، وسياسة إصدار التقارير المالية على مستوى الدولة (التقرير المالي المجمع للدولة).

فريق القيادة العليا بالوزارة

يرأسه معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، حيث يعمل على طرح ومناقشة وإصدار القرارات اللازمة في شأن البرامج والسياسات والقرارات الإستراتيجية الخاصة بالوزارة.

اللجنة التنفيذية

هي اللجنة المسؤولة عن متابعة أعمال وأنشطة القطاعات بالوزارة ومسائل التميز المؤسسي، والاتصال الحكومي، وتطوير الأداء. يرأسها سعادة يونس حاجي الخوري، وكيل الوزارة.

الإستراتيجية

شكلت المحاور الأربعة للخطة الإستراتيجية لـوزارة المالية والخطة التشغيلية المنبثقة عنها، خريطة الطريق الأمثل لتحقيق النجاح والتميز على الصعيدين المحلي والعالمي في مجال السياسات المالية والنقدية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدولة.

نظرة عامة على الخطة الإستراتيجية

الرؤية	وزارة رائدة عالمياً في إدارة الموارد المالية بما يحقق التنمية المستدامة والمتوازنة				
الرسالة	ضمان أفضل استغلال لموارد الحكومة الاتحادية وتنميتها من خلال الإدارة المالية الفاعلة والسياسات المالية الرشيدة والعلاقات الدولية				
المحاور	محور الأداء المالي	محور الأداء العلميات	محور الأداء المتعاملون	محور الأداء التعلم والتطور	
المحاور الإستراتيجية	١. ضمان تنمية واستقرار الموارد المالية للحكومة الاتحادية ٢. تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية في الحكومة الاتحادية ٣. تعزيز الشفافية من خلال تنسيق السياسات المالية ورفع كفاءة الممارسات والتشريعات المالية	٤. رفع كفاءة الخدمات الالكترونية المالية وزيادة الاعتماد على تقنية المعلومات	٥. تعزيز العلاقات المالية الدولية لتطوير الأداء والنظم المالية بما يشجع على تنمية الاستثمار	٦. ضمان تقديم كافة الخدمات المساندة وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية	
الأهداف الإستراتيجية	روح الفريق	الشفافية	الولاء المؤسسي	المهنية العالية	الإبداع

المحاور الإستراتيجية

استندت الخطة الإستراتيجية ٢٠١١ – ٢٠١٣ على أربعة محاور رئيسة هي:

محور الأداء المالي

- الاستغلال الأمثل لموارد الحكومة الاتحادية وتحقيق الاستقرار في إيراداتها المالية
- ضمان تنمية واستقرار الموارد المالية للحكومة الاتحادية
- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية في الحكومة الاتحادية
- تعزيز الشفافية من خلال تنسيق السياسات المالية ورفع كفاءة الممارسات والتشريعات المالية

محور أداء العمليات

- ترسيخ ثقافة التميز المؤسسي في جميع مواقع العمل في الوزارة
- رفع كفاءة الخدمات الإلكترونية المالية وزيادة الاعتماد على تقنية المعلومات

محور أداء المتعاملون

- الارتقاء بدور وعلاقات الوزارة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية
- تعزيز العلاقات المالية الدولية لتطوير الأداء والنظم المالية بما يشجع على تنمية الاستثمار

محور أداء التعلم والتطوير

- جعل الوزارة الخيار الوظيفي الأول
- ضمان تقديم كافة الخدمات المساندة وفق معايير الجودة والكفاءة

المراجعة التشغيلية

انطلاقاً من رسالتها ورؤيتها، واستناداً إلى محاور خطتها الإستراتيجية والخطة التشغيلية المنبثقة عنها، ركزت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ على تطوير وتحديث سياستها التشغيلية، الإدارية، الفنية والمالية، إلى جانب مواصلة تنفيذ وتطوير المشاريع التي تحقق المحاور خططها المرسومة. كما حرصت الوزارة في الوقت عينه على تطوير مواردها البشرية وبث روح الابتكار وتعزيز ثقافة التميز والتطوير المؤسسي والتعليم المستمر.

مؤشرات الأداء الإستراتيجية ونسب الإنجازات المحققة

مؤشر الأداء	المتحقق	المستهدف	المؤشر	التوجه
تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية في الحكومة الاتحادية:				
MFN-S-2-1 نسبة الخفض في الفجر بين مصروفات وايرادات الميزانية العامة للدولة	3.60	1.00		
تعزيز الشفافية من خلال تنسيق السياسات المالية ورفع كفاءة الممارسات والتشريعات المالية:				
MFN-S-3-1 نسبة توحيد المعايير المحاسبية الحكومية على مستوى الحكومة الاتحادية	47.00	47.00		
MFN-S-3-2 عدد السياسات المالية التي تم التنسيق فيها بين الحكومة الاتحادية والمحلية	12.00	12.00		
تعزيز العلاقات المالية الدولية لتطوير الاداء والنظم المالية بما يشجع على تنمية الاستثمار:				
MFN-S-5-1 نسبة عدد اتفاقيات منع الازدواج الضريبي من اجمالي دول العالم	37.30	37.00		
MFN-S-5-2 نسبة عدد اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار من اجمالي دول العالم	22.27	22.00		
رفع كفاءة الخدمات الالكترونية المالية وزيادة الاعتماد على تقنية المعلومات:				
MFN-S-4-1 نسبة التطبيق الكامل للانظمة المالية الالكترونية في الجهات الاتحادية	53.36	50.00		
ضمان تقديم كافة الخدمات المساندة وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية:				
MFN-S-6-18 نسبة رضا المجتمع	83.90	82.00		
MFN-S-6-19 نسبة الزيادة في عدد الانظمة الالكترونية الداخلية التي يتم تطويرها	20.00	10.00		
MFN-S-6-20 نسبة الخفض في زمن تقديم الخدمات	16.08	15.00		
ضمان تنمية واستقرار الموارد المالية للحكومة الاتحادية:				
MFN-S-1-1 نسبة تحقيق الإيرادات المقدرة للحكومة الاتحادية وفقا للتنبؤات	86.22	100.00		
MFN-S-1-2 نسبة جاهزية الحكومة الاتحادية لطرح سندات الخزانة الاتحادية	60.00	60.00		

مؤشرات الأداء التشغيلية ونسب الإنجازات المحققة

مؤشر الأداء	المتحقق	المستهدف	المؤشر	التوجه
تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية في الحكومة الاتحادية:				
تطوير و تنفيذ آليات الرقابة المالية و التدقيق الداخلي::				
MFN-O-2-2-3 نسبة إنجاز تطوير و تنفيذ آليات الرقابة المالية و التدقيق الداخلي	25.00	100.00		
تطوير وتنفيذآليات فعاله لاعداد الميزانية العامة للاتحاد و التقارير المالية للتنفيذ::				
MFN-O-2-1-2 نسبة إنجاز تطوير وتنفيذآليات فعاله لاعداد الميزانية العامة للاتحاد و التقارير المالية للتنفيذ	197.22	100.00		
تعزيز الشفافية من خلال تنسيق السياسات المالية ورفع كفاءة الممارسات والتشريعات المالية:				
تطوير و تنسيق السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية و المحلية::				
MFN-O-3-1-2 نسبة إنجاز تطوير و تنسيق السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية و المحلية	107.50	100.00		

مراجعة التشريعات و القوانين لتحسين الكفاءة و تحقيق التنسيق::				
MFN-O-3-2-2 نسبة إنجاز مراجعة التشريعات و القوانين لتحسين الكفاءة و تحقيق التنسيق	109.01	100.00		
تعزيز العلاقات المالية الدولية لتطوير الاداء والنظم المالية بما يشجع على تنمية الاستثمار:				
تنفيذ برامج تنمية العلاقات المالية اقليميا و دوليا::				
MFN-O-5-1-3 نسبة إنجاز تنفيذ برامج تنمية العلاقات المالية اقليميا و دوليا	100.00	100.00		
رفع كفاءة الخدمات الالكترونية المالية وزيادة الاعتماد على تقنية المعلومات:				
تطوير و تنفيذ الانظمة المالية وفق معايير الحكومة الالكترونية::				
MFN-O-4-1-3 نسبة إنجاز تطوير و تنفيذ الانظمة المالية وفق معايير الحكومة الالكترونية	101.47	100.00		
ضمان تقديم كافة الخدمات المساندة وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية:				
ادارة المشتريات وفق افضل الممارسات العالمية::				
MFN-O-6-2-2 نسبة إنجاز ادارة المشتريات وفق افضل الممارسات العالمية	105.88	100.00		
ادارة الموارد المالية بكفاءة و فعالية::				
MFN-O-6-9-2 نسبة إنجاز ادارة الموارد المالية بكفاءة و فعالية	100.00	100.00		
تطبيق افضل ممارسات الموارد البشرية::				
MFN-O-6-3-20 نسبة إنجاز تطبيق افضل ممارسات الموارد البشرية	106.14	100.00		
تعزيز الاتصال الداخلي و الخارجي::				
MFN-O-6-5-2 نسبة إنجاز تعزيز الاتصال الداخلي و الخارجي	110.78	100.00		
توفير احدث خدمات تقنية المعلومات::				
MFN-O-6-8-2 نسبة إنجاز توفير احدث خدمات تقنية المعلومات	109.40	100.00		
توفير افضل الخدمات القانونية::				
MFN-O-6-7-2 نسبة إنجاز توفير افضل الخدمات القانونية	100.00	100.00		
توفير خدمات مشتركة لكافة الوحدات التنظيمية بكفاءة عالية::				
MFN-O-6-10-1 نسبة إنجاز الخدمات المشتركة الاخرى (ادوات مكتب،...)	103.33	100.00		
ضمان تطبيق معايير الجودة و التميز المؤسسي::				
MFN-O-6-4-19 نسبة إنجاز ضمان تطبيق معايير الجودة و التميز المؤسسي	147.26	100.00		
وضع و تطوير الخطة الاستراتيجية و قياس الاداء::				
MFN-O-6-6-2 نسبة إنجاز وضع و تطوير الخطة الاستراتيجية و قياس الاداء	101.11	100.00		
ضمان تنمية واستقرار الموارد المالية للحكومة الاتحادية:				
تطوير و تنفيذ آليات لزيادة ايرادات الحكومة الاتحادية::				
MFN-O-1-1-2 نسبة إنجاز تطوير و تنفيذ آليات لزيادة ايرادات الحكومة الاتحادية	135.05	100.00		
تطوير وتنفيذ الادارة الفعالة للتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية::				
MFN-O-1-2-2 نسبة إنجاز تطوير وتنفيذ الادارة الفعالة للتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية	108.33	100.00		

إنجازات ونجاحات

حققت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ عدد كبير من الإنجازات والنجاحات، وذلك بفضل الجهود المتواصلة والعطاء غير المتناهي لموظفيها وفريق عملها، والتوجيهات والإرشادات والدعم المستمر من سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية.

البرامج

حرصت مختلف فرق العمل المتميزة في وزارة المالية على وضع بعض البرامج والمشاريع التي تلخص مهامها الأساسية، والتي من شأنها المحافظة على استمرارية العمل وحسن سيره.
وتشمل هذه البرامج:

أولاً	تطوير وتنفيذ آليات لزيادة إيرادات الحكومة الاتحادية
ثانياً	تطوير وتنفيذ الإدارة الفعالة للتدفقات النقدية للحكومة الاتحادية
ثالثاً	تطوير وتنفيذ آليات فعالة لإعداد الميزانية العامة للاتحاد والتقارير المالية
رابعاً	تطوير وتنفيذ آليات الرقابة المالية والتدقيق الداخلي
خامساً	تطوير وتنسيق السياسات المالية بين الحكومة الاتحادية والمحلية
سادساً	تطوير وتنفيذ الأنظمة المالية وفق معايير الحكومة الالكترونية
سابعاً	تنفيذ برامج تنمية العلاقات المالية إقليمياً ودولياً
ثامناً	ضمان تطبيق معايير الجودة
تاسعاً	تعزيز الاتصال الداخلي والخارجي

أرقام ووقائع عام ٢٠١٢

- ٨٧,٨٪ نسبة رضا المتعاملين عن خدماتها خلال عام ٢٠١٢
- ٥٩ موطناً تم استقطابهم للعمل لديها خلال عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢ في مختلف الفئات الوظيفية، الأمر الذي جعل منها الوزارة الأولى على مستوى الحكومة الاتحادية في مجال تطبيق مبادرة التوطين
- ٤٨ منحة دراسية قدمتها لطلبة الثانوية العامة وطلبة الجامعات والكليات من مواطني الدولة
- ٨ اتفاقيات منع ازدواج ضريبي وقعتها مع مختلف دول العالم خلال عام ٢٠١٢، وذلك بهدف تعزيز موقع الدولة كمركز اقتصادي عالمي. وتعتبر دولة الإمارات الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذا المجال، حيث وصل إجمالي عدد الاتفاقيات الموقعة حتى عام ٢٠١٢ إلى (٧٢) اتفاقية
- ٥ اتفاقيات لحماية وتشجيع الاستثمار وقعتها ليبلغ بذلك إجمالي عدد الاتفاقيات (٤٦) اتفاقية حتى عام ٢٠١٢، الأمر الذي جعل دولة الإمارات تحتل المرتبة الأولى في عدد هذه الاتفاقيات مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي
- ٨ مذكرات تفاهم ومحاضر اجتماعات وقعتها في مجال إعفاء الطيران الوطني من الضرائب
- ٤ مذكرات وقعتها في مجال التعاون المالي الفني وتعزيز الشراكة والتعاون والتنسيق
- ١٢٣,٣١٤ بطاقة درهم إلكتروني باعتها خلال عام ٢٠١٢، كما تم توقيع ٣٦ اتفاقية ضمان بنكي
- ٧١٤,٥٥٦,٠٠٠ درهم قيمة المبلغ الذي تمكنت من تحصيله من شركة الاتصالات المتكاملة "دو" كرسم حق امتياز عن عام ٢٠١١
- ٥٢٪ نسبة إيرادات الحكومة الاتحادية التي تمكنت من تحصيلها الوزارة من رسوم الخدمات الإلكترونية

- ٢١١ مليون درهم قيمة الفوائض المالية التي حصلتها من الهيئات الاتحادية المستقلة في عام ٢٠١٢ عن عام ٢٠١١، أي بنسبة ٢١,٣٪ من إجمالي ٢,٨١٩ مليون درهم
- فازت بـ "جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميز" معيار الموارد البشرية ٢٠١٢
- فازت بـ "جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميز" فئة فريق العمل / فريق تحسين الأداء لعام ٢٠١٢
- نالت شهادة أيزو الصحة والسلامة المهنية (١٨٠٠١-٢٠٠٧)، وأيزو البيئة (٢٤٠٠١-٢٠٠٤) وأيزو أمن المعلومات (٢٧٠٠١)
- طبقت النظام المالي على مستوى الحكومة الاتحادية في الوزارات والهيئات المستقلة
- أطلقت النظام الجديد للرواتب، واستضافت نظام الموارد البشرية الجديد للحكومة الاتحادية
- أطلقت النظام الإلكتروني لإعداد الميزانية العامة للدولة
- تمكنت من إعداد نظام الكتروني لتسجيل شهادات الموطن الضريبي والقيمة المضافة
- قامت بالإطلاق التجريبي لنظام تتبع التبغ الالكتروني eTobacco
- طورت نظام انجاز للتخطيط والمتابعة وطبقته في الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية والهيئة الاتحادية للجمارك ومجموعة بريد الإمارات القابضة
- أطلقت نظام إلكتروني لتقييم أداء الموظفين، وفقا لنظام إدارة الأداء المعمول به في الحكومة
- أنشئت مركز بيانات احتياطي لمواجهة الكوارث
- قامت الوزارة من الانتهاء من إعداد نظام إلكتروني لتلقي ومعالجة شكاوى واستفسارات مواطني مجلس التعاون بشأن السوق الخليجية المشتركة باسم GCC تكامل

حصاد الشهور

يناير

- إصدار كتاب الكتروني خاص بدليل الإجراءات المالية الموحدة للحكومة الاتحادية لعام ٢٠١٢، للمرة الأولى
- توقيع مذكرة تفاهم مع دائرة التنمية الاقتصادية في دبي

فبراير

- سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية يعلن الانتهاء من تحويل رواتب شهر يناير إلى البنوك متضمنة الزيادات التي أمر بها صاحب السمو رئيس الدولة – حفظه الله–
- توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة مياه وكهرباء أبوظبي
- إطلاق ميثاق خدمة المتعاملين للارتقاء بجودة الخدمات المالية في الدولة

مارس

- توقيع اتفاقية تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية "IFC" لإنشاء مؤسسة تسجيل رهن الأصول الرأسمالية في الدولة

ابريل

- التوقيع على اتفاقيتي تجنب الازدواج الضريبي على الدخل وحماية وتشجيع الاستثمار مع جمهورية مونتنيغرو
- تنظيم فعالية يوم التراث العالمي بمقر الوزارة أبوظبي

مايو

- توقيع اتفاقية تفاهم مع مجلس أبوظبي للسياحة والآثار
- توقيع اتفاقية تفاهم مع صندوق الزواج
- وزارة المالية تستقبل أطفال من مركز راشد لعلاج ورعاية الطفولة

يونيو

- صرفت الترقيات الخاصة بـ ٧٧٨٢ وظيفة من الهيئات التعليمية بوزارة التربية والتعليم بتكلفة سنوية قدرها ٣٦٨ مليون درهم
- تنظيم ندوة تعريفية حول العمل الاقتصادي الخليجي المشترك بالتعاون مع غرفة أبوظبي
- الإمارات الأولى عالمياً في كفاءة السياسة المالية الحكومية

يوليو

- توقيع مذكرة تفاهم مع أمانة المنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية
- تنفيذ تمرين الإخلاء الوهمي في مبنى الوزارة بالتعاون مع الإدارة العامة للدفاع المدني أبوظبي

أغسطس

- تنظيم عدد من الفعاليات الخيرية خلال الشهر رمضان المبارك
- تنظيم حملة جمع تبرعات لصالح هيئة الهلال الاحمر

سبتمبر

- توقيع اتفاقية تعاون مع شركة الإمارات لإدارة المرافق
- توقيع اتفاقية التعاون مع جمهورية فيجي
- توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع دولة فلسطين

أكتوبر

- معالي عبيد حميد الطاير ينال جائزة أفضل وزير مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٢
- المشاركة في معرض جايتكس وإطلاق وعرض عدد من الخدمات الالكترونية المبتكرة

نوفمبر

- توقيع اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع المكسيك-
- الاحتفال بيوم الوطني وغرس شجرة الاتحاد أمام مقر الوزارة في أبوظبي
- إطلاق مشروع إعداد إستراتيجية الوزارة للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦
- توقيع اتفاقية "مزودي خدمة الدرهم الالكتروني - الجيل الثاني" مع مجموعة من مزودي الخدمة
- تنظيم ملتقى الشركاء الاستراتيجيين في دبي لإعداد الخطة الإستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٦

ديسمبر

- توقيع مذكرة تفاهم حول إنشاء المعرض الدائم لمنتجات الدول الإسلامية مع غرفة تجارة وصناعة الشارقة
- تنظيم محاضرة تعريفية لطالبات جامعة الإمارات حول إعداد الميزانية العامة للاتحاد

مشاريع القوانين المالية

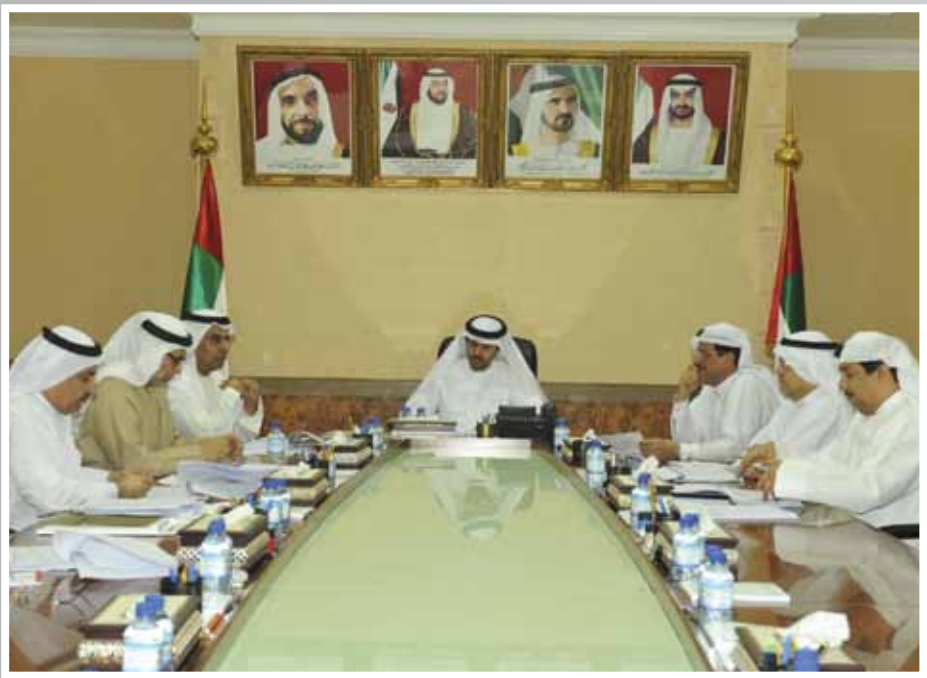

حرصت وزارة المالية بشكل دائم على استثمار كافة الفرص لتطوير أساليب العمل المالي الحكومي في الدولة، حيث قامت برفع ٩٠ مذكرة إلى مجلس الوزراء خلال عام ٢٠١٢ بهدف تطوير آليات العمل في الاختصاصات الموكلة إليها، الأمر الذي انعكس من خلال إصدار مجلس الوزراء لعدد من القرارات والقوانين. كما شاركت الوزارة أيضا بمناقشة ورفع عدد من مشاريع القوانين لمجلس الوزراء إلى جانب إقرارها لمجموعة من اللوائح المالية وتوفيرها واقتراحها لمجموعة الحلول العملية لمواجهة أهم التحديات التي شهدتها خلال العام ٢٠١٢.

القوانين الصادرة

- إصدار قانون اتحادي بشأن إنشاء مصرف الإمارات للتنمية
- إصدار قانون اتحادي بشأن المعلومات الائتمانية

مشاريع القوانين المرفوعة من الوزارة

- قانون اتحادي بشأن ضريبة القيمة المضافة
- قانون تنظيم قطاع الخدمات المالية
- قانون إعادة الهيكلة المالية في الحكومة الاتحادية
- قانون الإفلاس
- قانون الإجراءات الضريبية
- قانون التأمين الصحي
- قانون الدين العام

لـوائح مالية

- تطوير دليل الإجراءات المالية الموحد للحكومة بما يتماشى مع التطورات في القوانين والقرارات المالية
- إعداد لائحة السياسات المالية الموحدة للجهات الاتحادية المستقلة غير الربحية
- تطوير وتحسين سياسات و إجراءات المشتريات في الحكومة الاتحادية

أبرز القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء

- قرار خاص بجمع وتبادل المعلومات تنفيذا لأغراض الاتفاقيات الضريبية الدولية
- قرار بشأن الرسوم والغرامات المقررة على الخدمات التي تقدمها وزارة العدل
- قرار بشأن زيادة رأس المال المصرح به لمؤسسة الإمارات العامة للبترول من ٩ إلى ١٢ مليار درهم
- قرار تكليف وزارة المالية لإعداد دراسة بشأن نظام التأمين على الودائع بالبنوك العاملة بالدولة والتنسيق مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بشأن دراسة السلبيات والايجابيات المترتبة
- قرار بشأن سداد الديون المستحقة على وزارة الصحة
- قرار بشأن زيادة الرواتب في الحكومة الاتحادية على ضوء مكرمة صاحب السمو رئيس الدولة -حفظه الله –

التحديات والحلول

التحديات

- ضغط على السيولة النقدية والالتزامات المالية نتيجة للصلاحيات المالية والرقابية للوزارات، وما يتطلبه من تدابير عاجلة من وزارة المالية
- قصور فهم الوزارات والجهات الاتحادية لسياسة اللامركزية المالية وحدود المساءلة
- تحديد وقياس مؤشرات كفاءة وفاعلية العمليات المالية الحكومية، لتطوير الجوانب التحليلية للتقارير المالية الختامية للدولة
- تأخر تطبيق ضريبة القيمة المضافة لعدم التوافق بين دول مجلس التعاون على المبادئ العامة وموعد التطبيق
- تسرب الكفاءات بسبب الرواتب المنافسة في الجهات المحلية
- ضرورة التركيز على مجال أمن المعلومات المالية للحكومة الاتحادية
- صعوبة استقطاب الموارد البشرية المواطنة المتخصصة والحفاظ عليها، وذلك بسبب ضعف الرواتب مقارنة برواتب الجهات المحلية، بالإضافة إلى محدودية فرص التطور والنمو الوظيفي مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الدوران الوظيفي
- التأخر في إصدار بعض القوانين والقرارات واللوائح التنفيذية لها من الجهات الخارجية

الحلول

- إقرار تشريعات السياسات الضريبية مما يرفع نسبة الإيرادات
- استحداث مشاريع جديدة لتنمية موارد الحكومة الاتحادية
- تصميم مؤشرات ذات كفاءة وفاعلية خاصة بالعمليات المالية للحكومة الاتحادية
- تطوير عمل مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية
- اشتراك الدولة في النظام العام لنشر البيانات
- توفير فرص النمو والتقدم الوظيفي للموظفين المواطنين من خلال توضيح المسار الوظيفي لهم
- توضيح القوانين والتشريعات والسياسات الخاصة بعمل الوزارة
- ترسيخ ثقافة فرق العمل والعلاقات التعاونية والتكاملية
- توفير بيئة التعلم واكتساب الخبرات اللازمة للنمو والتطور الوظيفي للموظفين
- التواصل الدائم مع الشركاء الإستراتيجيين والرئيسيين
- توحيد تقارير الأداء المالي للميزانية العامة للدولة
- التعاون مع المنظمات الدولية لتطوير النظم المالية

التميز المؤسسي

انطلاقاً من شعارها «معاً من أجل التميز»، واصلت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ بذل المزيد من الجهود لتحقيق الريادة والتميز المؤسسي في أدائها وكافة خدماتها المالية التي تقدمها للمجتمع المحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

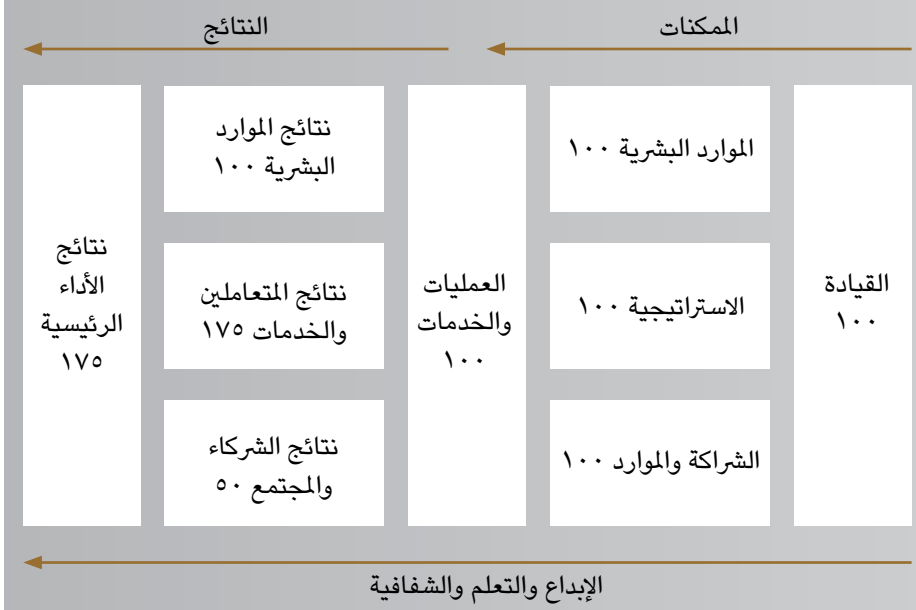

بيئة التميز

حرصت الوزارة على تطوير منهجية عمل تتماشى مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، لتقديم خدمات حكومية على أفضل المستويات العالمية.

وتؤمن وزارة المالية ممثلةً بقيادتها بالدور الذي يلعبه كفاءة موظفيها في تحقيق أهدافها، حيث قامت بإصدار وتحديث ١٢ قراراً إداريّاً لفرق العمل المعنية والمسؤولة عن تطبيق معايير جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميّز، وذلك وفق منهجية تشكيل الفرق واللجان المعتمدة في الوزارة.

معايير التميز المؤسسي

١. معيار القيادة:

سعت القيادة العليا في وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ إلى إيجاد ثقافة مؤسسية تضمن تطوير رؤية ورسالة وقيم وأهداف الوزارة بناءً على احتياجات وتوقعات كافة فئات المتعاملين، فضلاً عن حشد جهود العاملين لديها من أجل تعزيز التزامهم بالقيم المؤسسية للوزارة للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣.

أبرز القرارات وأهم النتائج

- تشكيل فريق عمل متخصص معني بتطوير رؤية ورسالة وقيم وزارة المالية
- تبني وثيقة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة لغرس وتنمية مجموعة القيم المعتمدة في الوزارة
- قياس مستوى أداء القادة ٣٦٠° الذي نتج عنه تدريب القادة وترقيتهم
- ترشيح عدد من القادة للمشاركة في المجموعات المهنية المتخصصة والخاصة في مجال عمل الإدارة
- تطوير منهجية الفرق واللجان لضمان تسيير عملية تشكيل الفرق الدائمة والمؤقتة ضمن أسس ومعايير واضحة
- بناء وتطوير الهيكل التنظيمي للوزارة لتحقيق أهداف وتطلعات الوزارة
- تشكيل لجنة لتطوير الخدمات الإلكترونية وحصول الوزارة على شهادة الأنظمة للخدمات كأول وزارة على مستوى الشرق الأوسط
- تشكيل لجنة للحوكمة المؤسسية لمراجعة الحوكمة والإدارة الرشيدة للخدمات
- تنفيذ الدراسات المسحية بشكل منتظم لقياس نسبة رضا المعنيين وبناء الإستراتيجية وفقاً لاحتياجات كافة فئات المتعاملين
- تطبيق نظام إدارة الأداء على مستوى الوزارة لضمان التقييم العادل لأداء الموظفين
- تفعيل دور الوزارة في المسؤولية المجتمعية نتج عنها القيام بمجموعة من الأنشطة والفعاليات لخدمة المجتمع
- المتابعة المستمرة للمبادرات ونتائج تنفيذها
- تبني أفضل الممارسات العالمية بمجالات الجودة (آيزو ٢٧٠٠١/١٨٠٠١/١٤٠٠١)

٢. معيار السياسة والإستراتيجية:

بناءً على توجيهات الحكومة الاتحادية، واستناداً إلى منهجية التخطيط الإستراتيجي، قامت الوزارة في ٢٠١٢ بإعداد ومراجعة وتحديث خطتها الإستراتيجية ٢٠١١ – ٢٠١٣ ومباشرة الاستعداد لإعداد إستراتيجية ٢٠١٤ – ٢٠١٦.

أبرز إنجازات الوزارة على المستوى الإستراتيجي

- جمع كافة البيانات والمعلومات التي تؤثر على عمل الوزارة سواءً كانت بيانات داخلية أو خارجية
- تحليل البيئة الداخلية والخارجية للوزارة SWOT & PESTEL
- إجراء تحليل شامل للمخاطر المحتملة وتقييم احتمالية حدوثها وشدة تأثيرها على الإستراتيجية، وتطوير خطط لتفادي حدوثها
- حصر احتياجات وتوقعات كافة الفئات المعنية
- تحديد عوامل النجاح الحرجة لكل هدف إستراتيجي
- إعداد مصفوفة ربط أهداف الوزارة بأهداف الحكومة الاتحادية
- مراجعة وقياس مؤشرات الأداء
- استحداث مبادرات تشغيلية للحصول على رضا والتوقعات المستقبلية للمتعاملين للعام ٢٠١٣

٣. معيار الموارد البشرية:

حرصت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ على تقدير مواردها البشرية وتعزيز ثقافة التميز للمساهمة في تحقيق أهداف كافة الأفراد العاملين في الوزارة.

أبرز إنجازات الوزارة في مجال الموارد البشرية

- اعتماد سياسة الإبداع
- اعتماد سياسة تبادل المعرفة من خلال مجموعة من الدورات التدريبية وورش العمل
- تطوير خطة التدريب السنوية لتشمل كافة المجالات التي تحتاجها الوزارة لتحقيق أهدافها
- اعتماد نظام إدارة الأداء الوظيفي والمطبق على مستوى الحكومة الاتحادية
- إعداد واعتماد مصفوفة تفويض الصلاحيات على مستوى القطاعات والإدارات
- تطوير واعتماد منهجية الاتصال والتواصل
- ارتفاع نسبة التوطين على مستوى الوزارة إلى ٦٣٪
- تنمية وتطوير مهارات الموظفين لتحسين مستوى الخدمة من خلال الانخراط بالدورات التدريبية الداخلية والخارجية
- ارتفاع نسبة الرضا الوظيفي في عام ٢٠١٢
- زيادة عدد الدورات التدريبية مقارنة مع عام ٢٠١١

٤. معيار الشراكات والموارد:

تبنت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ منهجية لإدارة شراكاتها مع مختلف الجهات الحكومية في الدولة من أجل دعم إستراتيجية وسياسة الوزارة وضمان التنفيذ الفعّال للعمليات في مختلف المجالات. وينقسم هذا المعيار إلى خمسة معايير فرعية، تشمل الشركاء والموردين، إدارة الموارد المالية، إدارة الممتلكات، إدارة الموارد التقنية وإدارة المعلومات والمعرفة.

أبرز إنجازات الوزارة في مجال الشراكات والموارد

- تطوير منهجية إدارة الشركاء التي تعنى بتحديد ورسم إطار وحدود العلاقة مع الشركاء
- تطوير وتطبيق نظام الميزانية الصفرية على مستوى الوزارة
- توقيع اتفاقية تفاهم مع هيئة المياه والكهرباء لترشيد استهلاك الكهرباء والمياه، وترسيخ مفهوم الحفاظ على الطاقة غير المتجددة
- تطبيق المواصفات القياسية آيزو ١٤٠٠١ ونظام إدارة السلامة والصحة المهنية OHSAS١٨٠٠١
- تطوير استراتيجية خاصة بإدارة تقنية المعلومات ٢٠١٢ - ٢٠١٣
- تطوير نظام المشتريات الحكومي وربطه مع النظام المالي
- تصنيف المعلومات والمعارف بشكل يدعم أهداف الوزارة
- تفعيل دور قنوات التواصل الاجتماعي FaceBook, Twitter
- انضمام الوزارة لمجموعة دبي للجودة كعضو مستمر ٢٠١٢

٥. معيار العمليات والخدمات

حرصت الوزارة على تحديد وتصنيف كافة العمليات والخدمات اللازمة لتنفيذ استراتيجيتها وتصميمها بشكل يضمن توجيهها نحو تحقيق أهدافها، وتحديد كافة فئات المتعاملين وتصنيفهم.

أبرز إنجازات الوزارة في مجال إدارة العمليات والخدمات

- إعادة تصنيف كافة عمليات الوزارة وتوثيقها والتحديث عليها
- تحديث شهادة المطابقة الدولية للمواصفة القياسية آيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨ كأول وزارة اتحادية في العام ١٩٩٩
- الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمتعاملين بعقد الاجتماعات والاستجابة لهم ومناقشة احتياجاتهم
- تبني تطبيق معايير برنامج الإمارات للخدمة الحكومية المتميّزة
- اعتماد ميثاق خدمة المتعاملين
- حصول الوزارة على شهادة الأنظمة للخدمات كأول جهة على مستوى الشرق الأوسط
- تطوير الدليل الإرشادي للشكاوى بناءً على متطلبات الآيزو ١٠٠٠٢:٢٠٠٤

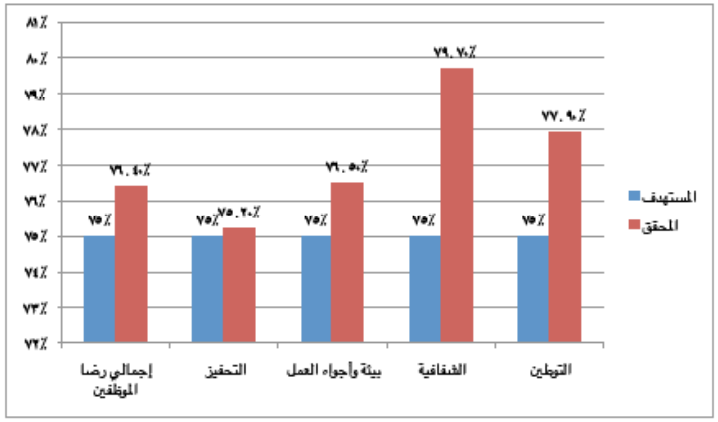

٦. معيار نتائج خدمة المتعاملين:

أبرز النتائج التي حققتها الوزارة في مجال المتعاملين

المقياس	المستهدف	المحقق
الانطباع العام	٨٤٪	٨٧,١٪
كفاءة وفعالية تقديم الخدمة	٨٤٪	٩٠,٥٪
الخدمات	٨٤٪	٨٥٪
الشفافية	٨٤٪	٩٠,٦٪
نتائج المتسوق السري	٨٤٪	٧٦,١٪

٧. معيار نتائج الموارد البشرية:

أبرز النتائج التي حققتها الوزارة في مجال الموارد البشرية

المقياس	المستهدف	المحقق
إجمالي رضا الموظفين	٧٥٪	٧٦,٤٪
التحفيز	٧٥٪	٧٥,٢٪
بيئة وأجواء العمل	٧٥٪	٧٦,٥٪
الشفافية	٧٥٪	٧٩,٧٪
التوطين	٧٥٪	٧٧,٩٪

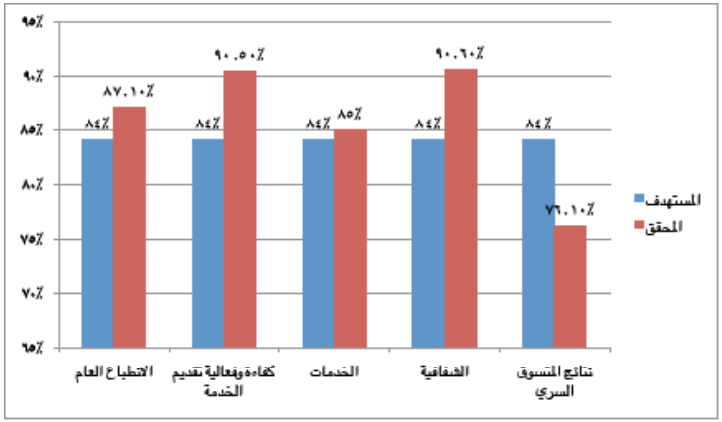

٨. معيار نتائج الشركاء والمجتمع:

أبرز النتائج التي حققتها الوزارة في مجال الشركاء والمجتمع

المقياس	المستهدف	المحقق
الالتزام بالعمل كمؤسسة مسؤولة بالمجتمع	٨٢٪	٨٣,٨٪
المشاركة في النشاطات المجتمعية	٨٢٪	٨٣,٥٪
الجهود المبذولة لتقليل الازعاج والأضرار الناجمة عن أعمال الوزارة	٨٢٪	٨٤,٧٪
الشفافية	٨٢٪	٨٤٪
عدد المبادرات المجتمعية	١٥	١٦

٩. معيار نتائج الأداء الرئيسية

أبرز نتائج الأداء التي حققتها الوزارة

المقياس	المحقق	
	2011	2012
إصدار بطاقة الدرهم الإلكتروني	٣٥٦٠	١٣٢٨٤٦
إصدار شهادات الموطن الضريبي- أفراد	٢٩٤	٦٢٨
إصدار شهادات الموطن الضريبي- شركات	٢٩٥	٣٨٢
إصدار شهادات القيمة المضافة	٨٢	٨٢
اتفاقيات الإعفاء الضريبي في مجال التعاون الفني والمالي الدولي	١٣	٨
عدد مذكرات التفاهم التي وقعتها الوزارة مع الشركاء	٣٠	٩
نسبة رضا الموردين	٩٠٪	٩٠٪

الشركاء الاستراتيجيين ومذكرات التفاهم

تولي وزارة المالية عملية تطوير منهجية شاملة لإدارة العلاقات مع الشركاء جل اهتمامها، وذلك بسبب التأثير الايجابي لتلك العلاقات على تحقيق أعلى درجات التكامل مع الشركاء من جهة، وتنفيذ المهام الملقاة على عاتق الوزارة محلياً ودولياً من جهة أخرى.

الشركاء الإستراتيجيين

تضم قائمة شركاء وزارة المالية كل من الوزارات والهيئات الاتحادية والدوائر المحلية، ومجموعة من المصارف والهيئات المالية العربية والدولية، ومؤسسات التعليم العالي، ووسائل الإعلام المحلية والعالمية بالدولة، بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص المحلية والدولية.

ونفذت الوزارة استبياناً لقياس معدل رضا شركائها الإستراتيجيين لعام ٢٠١٢، والذي بلغ ٧٨,٦٤٪، محققاً بذلك تقدماً عن المعدل المستهدف والمحدد بـ٧٧٪.

معدل رضا الشركاء

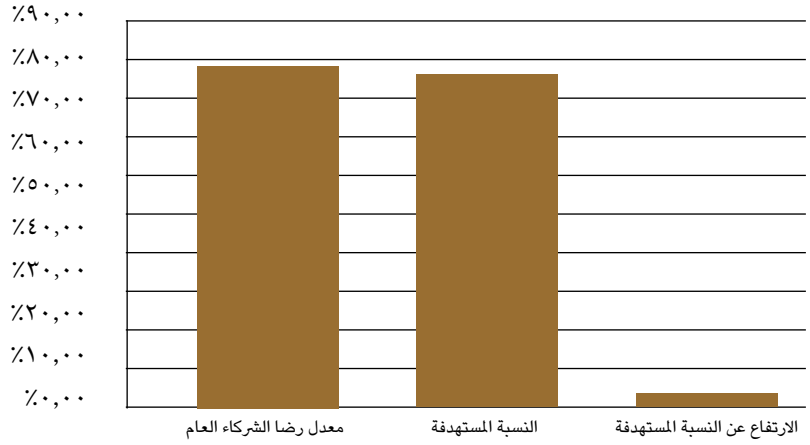

ملتقى الشركاء الإستراتيجيين

نظمت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ ملتقى الشركاء الإستراتيجيين الذي ضم مسؤولين من عدد من الوزارات والمؤسسات الاتحادية والهيئات الاتحادية المستقلة والدوائر المالية في الحكومات المحلية وغيرها، وجاء هذا الملتقى في سياق تحضيرات الوزارة لإعداد استراتيجيتها للدورة الثالثة ٢٠١٤-٢٠١٦. كما كرمت الوزارة شركائها الإستراتيجيين المميزين خلال العام الماضي، وضمت قائمة الشركاء المكرمين كلاً من وزارة الخارجية، وزارة العمل، مواصلات الإمارات وجهاز أبوظبي للاستثمار، إلى جانب دائرة الشؤون المالية والإدارية في عجمان.

توقيع مذكرات التفاهم المحلية

في إطار سعيها الدؤوب لتوثيق علاقات التعاون مع شركائها الإستراتيجيين، وقعت الوزارة خلال عام ٢٠١٢ عدداً من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم.

- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة الإمارات لإدارة المرافق
- توقيع اتفاقية تعاون مع المجلس الوطني للسياحة والآثار
- توقيع اتفاقية تعاون مع صـندوق الـزواج
- توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة مياه وكهرباء أبوظبي
- توقيع اتفاقية «مزودي خدمة الدرهم الالكتروني - الجيل الثاني» مع مجموعة من مزودي الخدمة
- توقيع مذكرة تفاهم مع غرفة تجارة وصناعة الشارقة

العلاقات المالية الدولية

تماشياً مع دورها الرائد في تطوير وتعزيز العلاقات المالية الدولية، الإقليمية والخليجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، واصلت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ إبرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمار مع عدد من الدول، إلى جانب تعزيز علاقاتها مع أبرز المنظمات المالية الإقليمية والدولية، بما في ذلك السوق الخليجية المشتركة.

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل وحماية وتشجيع الاستثمار

خلال عام ٢٠١٢، وقعت وزارة المالية ١١ اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي على الدخل، ليبلغ عدد هذه الاتفاقيات حتى نهاية العام ٧٩ اتفاقية شملت ٦٧ اتفاقية نهائية و١٢ اتفاقية بالأحرف الأولى؛ كما أبرمت ٣ اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار، ليبلغ عددها مع نهاية العام ٤٦ اتفاقية منها ٤٢ اتفاقية نهائية و٤ اتفاقيات بالأحرف الأولى.

مذكرات التفاهم للتعاون المالي والفني

كما قامت الوزارة بتوقيع مذكرتي تفاهم في مجال التعاون المالي الفني وتعزيز الشراكة والتعاون والتنسيق والتي ترمي إلى تبادل الخبرات فيما يتعلق بأداء الميزانية والضرائب، كما توفر هذه المذكرات الفرصة للقيام بالتبادل المنتظم للمعلومات عن الإصلاحات المالية والإدارية، والمشاركة في المؤتمرات وورش العمل التي يقوم أي من الطرفين بتنظيمها عن المسائل ذات صلة بالاستثمار والشؤون المالية.

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على الدخل لعام ٢٠١٢	اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٢
لاتيفيا	مونتنيغرو
مونتنيغرو	بنين
فيجي	البوسنة والهرسك
فلسطين	مذكرات التفاهم للتعاون المالي والفني لعام ٢٠١٢
بنما	تونس
المكسيك	الجزائر
بنين	
ليتوانيا	
العراق	
الأكوادور	
اليابان	

العمل الاقتصادي الخليجي المشترك

تسعى دولة الإمارات إلى تعزيز وتعميق التكامل والاندماج بين دول المجلس وتعظيم المنافع المنشودة من السوق الخليجية المشتركة، حيث احتلت المرتبة الأولى خلال عام ٢٠١٢ في تنفيذ القرارات الاقتصادية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

وانطلاقاً من دورها كممثل لدولة الإمارات في إطار العمل الاقتصادي الخليجي المشترك، شاركت الوزارة بالاجتماع الـ٦٤ للجنة التعاون المالي والاقتصادي في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض، كما قدمت مقترحين لدعم التكامل المالي والاقتصادي الخليجي، هما مقترح تعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي لدول المجلس ومقترح تقييم ما هو مطبق فعلياً من القرارات الاقتصادية للمجلس الأعلى. كما عملت الوزارة خلال عام ٢٠١٢ على تنفيذ ومتابعة عدد من الملفات والمواضيع في إطار مجلس التعاون لدعم التكامل المالي والاقتصادي الخليجي، والتي شملت:

لجنة التعاون المالي والاقتصادي	ضريبة القيمة المضافة	تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة
المشاريع المشتركة بين دول المجلس	الاتحاد الجمركي الخليجي	لجنة التعاون المالي والاقتصادي
اللجان المشتركة مع دول مجلس التعاون	الهيئة القضائية الاقتصادية	تأهيل الاقتصاد اليمني
مفاوضات التجارة الحرة (الاستثمار والمشتريات الحكومية)	اتفاقيات التعاون والحوارات الاقتصادية بين دول المجلس والدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى	القرارات الاقتصادية الصادرة عن المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون

وشكلـت وزارة الماليـة فريقاً خـاصاً بتعـــزيز العمـل في الســوق الخليجية المشتركة يتكون من ٢٨ جهة حكومية، حيث رفعت دراسة لمجلس الوزراء بشأن تملك مواطني دول المجلس للعقار لغرض السكن والاستثمار، والتي أفضت إلى صدور قرار المجلس الوزاري للخدمات رقم (٨/١٠٤ خ/٣) لسنة ٢٠١٢ بشأن إعطاء الأفضلية لمواطني مجلس التعاون للتملك العقاري على أية جنسية أخرى من خارج دول المجلس.

كما استضافت الوزارة خلال عام ٢٠١٢ وعلى مدى يومين وفداً مشتركاً من لجنة السوق الخليجية المشتركة والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية للاطلاع على التجربة المميزة للدولة في مختلف مجالات السوق الخليجية المشتركة، بما في ذلك برنامج GCC تكامل الخاص بالاستفسارات والشكاوي والاقتراحات المتعلقة بالسوق الذي أطلقته خلال العام نفسه. كما قامت بعقد لقاء لممثلي دول مجلس التعاون في لجنة السوق الخليجية المشتركة مع ممثلي القطاع الخاص في الدولة، للتعرف على المعوقات التي تواجه المؤسسات والشركات في تطبيق مجالات السوق، وكيفية تذليلها.

وفي إطار نشر الوعي حول التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، نظمت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ لقاءات تعريفية للقطاع الخاص ورجال الأعمال في غرفتي التجارة والصناعة في كل من أبوظبي وأم القيوين حول التكامل المالي والاقتصادي والفرص والمميزات التي تقدمها السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي. كما نظمت ندوة تعريفية بالسوق الخليجية المشتركة بمقر الجامعة الأمريكية في الإمارات بدبي.

وأصدرت الوزارة في عام ٢٠١٢ التقرير الإحصائي السنوي المتخصص بمجالات السوق الخليجية المشتركة لعام ٢٠١١، وأنشأت صفحة إلكترونية خاصة بالسوق الخليجية المشتركة على موقعها الإلكتروني.

أهم المشاركات على المستوى الدولي

توقيع مذكرة تفاهم مع أمانة المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات في إطار مبادرة التعاون الإقليمي لتقديم سلسلة من ورش العمل على مدار عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ في شأن تطبيق المعايير الدولية للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية.

- المشاركة في الاجتماعات الثلاثة للمنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبة الذي عقد في مدريد
- تنظيم سلسلة من الاجتماعات لأعضاء وفد البنك الإسلامي للتنمية في كل من غرفة التجارة والصناعة بالشارقة، عجمان، رأس الخيمة، أم القيوين والفجيرة، وذلك لدعم المشاريع التنموية في الدولة
- المشاركة في الاجتماع السنوي السابع والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية والذي عقد في العاصمة السودانية الخرطوم
- المشاركة في الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية المشتركة، وترأس الدورة الثالثة لاجتماع وزراء المالية العرب الذي عقد في مراكش، المملكة المغربية، وتسليم رئاسة المجلس لمملكة البحرين حسب القواعد التنظيمية

- المشاركة في الاجتماع المشترك للجنة التعاون المالي والنقدي التابعة لصندوق النقد الدولي ووزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في واشنطن.
- المشاركة في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما – إيطاليا
- المشاركة في المؤتمر الضريبي الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي عقد في تونس
- المشاركة في الاجتماع الوزاري لصندوق أوبك للتنمية في فينا – النمسا
- المشاركة في اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية

وفيما يختص بمواجهة غسيل الأموال، شاركت وزارة المالية في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة باللجنة الوطنية لمواجهة غسيل الأموال التي تهدف إلى تفعيل الخطط والبرامج الخاصة بهذا الموضوع.

- مؤتمر استرداد متحصلات الجريمة وتقاسم الأصول في دبي
- اجتماع اللجنة الوطنية لمواجهة غسيل الأموال في أبوظبي
- اجتماع اللجنة الوطنية لمواجهة غسيل الأموال في دبي

تشجيع الاستثمار

عقدت وزارة المالية بالتنسيق مع مصرف الإمارات المركزي حفل استقبال للبنوك الوطنية على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال أكتوبر ٢٠١٢ في طوكيو، اليابان، وذلك بهدف إظهار صلابة ومتانة القطاع المصرفي في دولة الإمارات.

وتسعى وزارة المالية إلى القيام بتنفيذ مشروع إنشاء مؤسسة تسجيل رهن الأصول المنقولة والذمم المدينة، حيث نظمت الوزارة ورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي «IFC»، بهدف توضيح أهمية المشروع، وآليات العمل المتبعة في التعاملات المضمونة للحصول على الائتمان. كما تعمل الوزارة على التنسيق مع البنك الدولي لإنشاء مكتب للبنك في أبوظبي، إلى جانب تعاونها مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بغرض فتح فرع إقليمي للمؤسسة في دبي.

وفي سياق تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، ساهمت وزارة المالية في:

- صندوق النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي
- متابعة وتقييم الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسات والشركات التي تساهم فيها الحكومة الاتحادية بالتنسيق مع جهاز الإمارات للاستثمار
- متابعة وتحصيل العوائد الاستثمارية من الشركات والمؤسسات وتوريدها للخزينة العامة

الفعاليات والمسؤولية الاجتماعية

أطلقت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ سلسلة من الفعاليات والأنشطة المجتمعية التي تهدف إلى بناء وتعزيز علاقات الشراكة مع المجتمع المحلي، كما حرصت الوزارة على تنظيم مجموعة من الورش والبرامج الداخلية التي تسهم في تطوير وتنمية البيئة الوظيفية لديها.

الفعاليات والمشاركات

واصلت الوزارة تنظيم مجموعة من ورش العمل التي تسعى إلى توفير مناخ وظيفي متميز يساعد على إبراز الدور الاقتصادي والاستثماري الجذاب للدولة، كما حرصت على المشاركة في عدد من الاجتماعات والفعاليات السنوية بهدف تبادل المعرفة وتعزيز مستوى الإنتاجية وتطوير العمل المالي على صعيد الدولة.

- تنظيم ورشة عمل حول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- تنظيم ورشة عمل حول التدقيق الداخلي والقيمة المضافة
- عقد الملتقى السنوي لعام ٢٠١٢ وتكريم الشركاء الاستراتيجيين
- المشاركة في فعاليات أسبوع جيتكس للتقنية ٢٠١٢
- تنظيم ورشة عمل حول الإنفاق العام والمساءلة المالية لتطوير نظام الميزانية
- تنظيم حفل استقبال للبنوك والمصارف الوطنية في طوكيو
- تنظيم ورشة عمل تحت عنوان «إدارة مخاطر التغيير»
- عقد لقاء تعريفي حول السوق الخليجية المشتركة في الجامعة الأمريكية في الإمارات
- تنظيم ورشة عمل حول مهارات الإتيكيت والبروتوكولات والتشريفات في أبوظبي
- استضافة وفد من الأمانة العامة للمجلس الوطني في أبوظبي

فعالية المحفظة الشخصية

تكريم الموظفات الامهات في الوزارة

عملية الاخلاء الوهمي لمبنى الوزارة

فعالية زيارة اطفال مركز راشد لرعاية الطفولة

الاحتفال باليوم الوطني

يوم التراث

اليوم الوطني وغرس شجرة الاتحاد

حملة التوعية المرورية

المسؤولية الاجتماعية

عملت وزارة المالية على نشر ثقافة التطوع والعمل الاجتماعي والبيئي من خلال تنظيمها ومشاركتها في بعض الورش، الحملات والفعاليات المجتمعية، وذلك تجسيداً للمعاني والقيم الإنسانية الأصيلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

النشرات الإلكترونية والإصدارات

أصدرت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ حزمة من الإصدارات والنشرات الإلكترونية التي توثق نشاطات وإنجازات الوزارة في مختلف مجالات العمل المالي والاجتماعي.

جوائز وشهادات

تمكنت وزارة المالية خلال عام ٢٠١٢ من حصد عدد من الجوائز المرموقة على المستويين المحلي والدولي، وذلك تقديراً للجهود والعطاءات المشهودة التي قدمها فريق القيادة العليا وموظفي الوزارة على حدٍ سواء.

الإمارات الأولى عالمياً في كفاءة السياسة المالية الحكومية

في إنجاز عالمي غير مسبوق، حققت دولة الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في مجال كفاءة السياسة المالية الحكومية، إلى جانب المرتبة السابعة في كفاءة الإدارة المالية في القطاع الحكومي ضمن تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٢ الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا.

«أفضل وزير مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2012»

حصل معالي عبيد حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية على جائزة «أفضل وزير مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٢» من قبل مجلة الأسواق الناشئة (Emerging Market)، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي التي عقدت في طوكيو خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠١٢.

جائزتا برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي

كرّم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وزارة المالية ببرنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي، حيث فازت الوزارة بجائزتي «الجهة الاتحادية المتميزة في مجال الموارد البشرية» و«فريق تحسين الأداء الداخلي المتميز».

شهادة المواصفة القياسية آيزو

طبقت الوزارة معايير ومواصفات الجودة الشاملة في كافة أنشطتها وأعمالها، وتمكنت من حصد عدد من الشهادات العالمية

- شهادة المواصفة القياسية آيزو ١٤٠٠١ التي تعنى بالبيئة
- شهادة المواصفة القياسية آيزو ١٨٠٠١ الخاصة بالصحة والسلامة المهنية
- شهادة المواصفة القياسية آيزو ٢٧٠٠١ الخاصة بنظم امن المعلومات

تحت الضوء

... نحو المستقبل

شكلت إنجازات عام ٢٠١٢ معلماً بارزاً في تاريخ وزارة المالية ومهدت لنا الطريق نحو المستقبل، حيث سنركز عملنا خلال السنوات القادمة على دعم وتنمية وتطوير قطاعات الصحة، والتعليم، والمنافع الاجتماعية للمواطنين والخدمات الحكومية؛ وتطوير أمن المعلومات المالية، وتحسين فهم الوزارات والجهات الاتحادية لسياسة اللامركزية المالية وحدود المساءلة، وضمان أعلى درجات التعاون مع الجهات المحلية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الكفاءات المواطنة وتنمية مهاراتها والمحافظة عليها.

كما ستواصل الوزارة لعب دورها الرائد والحيوي على صعيد العلاقات المالية الدولية لدولة الإمارات، حيث ستستضيف خلال عام ٢٠١٣ الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية المشتركة واجتماع الدورة الرابعة لمجلس وزراء المالية.

وقد قطعنا شوطاً مهماً في تحقيق رؤيتنا لكي نصبح وزارة رائدة عالمياً في إدارة الموارد المالية بما يحقق التنمية المستدامة والمتوازن لدولة الإمارات، حيث سيكون المستقبل القريب كما البعيد شاهداً على نجاحات الوزارة وصوابية توجهاتها.

عبيد حميد الطاير
وزير الدولة للشؤون المالية